خلال مؤتمر للطاقة عقد في أبوظبي بمشاركة الكويت

عبدالعزيز بن سلمان: ماضون في «النووي».. ولا تغيير في سياسة النفط

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان

الأمير عبدالعزيز بن سلمان ووزير الطاقة والصناعة الاماراتي سهيل المزروعي خلال مؤتمر أبو ظبي أمس (ا ف ب)

وكالات: أعلن وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أمس إن السعودية ستظل تعمل مع غيرها من المنتجين لتحقيق التوازن في السوق، وأن اتفاق تقليص الإمدادات الذي تقوده أوبيك سيظل قائما بإرادة الجميع.

وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة ترغب بنهاية المطاف في المضي قدما في إنتاج وتخصيب اليورانيوم، مشددا على المضي في مجال الطاقة النووية ولكن بحذر، مضيفا «نمضي فيه قدما بحذر... نجرب بمفاعلين نوويين».

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان للصحافيين على هامش مؤتمر للطاقة في أبوظبي إنه لن يحدث أي تغيير جذري في سياسة النفط السعودية والتي تستند إلى اعتبارات استراتيجية من بينها الاحتياطيات واستهلاك الطاقة.

وشارك الأمير في التفاوض بشأن الاتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وحلفائها، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، على خفض إمدادات الخام من أجل دعم الأسعار وتحقيق توازن في السوق.

وأكد وزير الطاقة السعودي أن تحالف أوبك+ باق لفترة طويلة، مطالبا أعضاء أوبيك بالالتزام بمستوى الإنتاج المستهدف.

وأضاف الأمير عبدالعزيز بن سلمان «عملنا داخل أوبيك دوما في تلاحم وترابط لضمان أن يعمل المنتجون ويزدهروا معا».

وردا على سؤال عما إذا كانت هناك حاجة لزيادة تخفيضات إنتاج النفط لدعم السوق، أجاب: «سيكون خطأ من جانبي أن استبق باقي أعضاء أوبيك».

وذكر أن المعنويات السلبية تحرك أسواق النفط، لكنه لا يعتقد أن ذلك له تأثير على نمو الطلب النفطي، مشيرا إلى أنه من المتوقع تحسن آفاق الاقتصاد العالمي فور تسوية الخلاف التجاري

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان ان «الناس تتكهن بشأن ركود عالمي ولكن لا يوجد ركود اليوم».

وارتفعت أسعار النفط بعد تصريحات وزير الطاقة السعودي، حيث ارتفع خام برنت 46 سنتا إلى 62 دولارا للبرميل خلال تعاملات أمس، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 48 سنتا إلى 57 دولارا.

من جانبه، اكد وزير الطاقة والصناعة الاماراتي سهيل المزروعي في كلمته الافتتاحية في المؤتمر «ان استراتيجية الامارات تستهدف الاعتماد على 50٪ من الطاقة النظيفة».

وقال المزروعي «نوجه استثماراتنا نحو الطاقة النظيفة ونشجع العالم على محاولة تنويع مصادر الطاقة» مضيفا ان المؤتمر يأتي تتويجا لجهود ابوظبي في التصدي لتحديات الطاقة ورسم ملامح أكثر ازدهارا وبحث الفرص المستقبلية التي يواجهها العالم.

وفي الإطار نفسه، قال وزيرا نفط عمان والعراق للصحافيين إن من السابق لأوانه تقييم ما إذا كان ثمة حاجة لتخفيضات أعمق لدعم سوق النفط في وقت تشهد فيه مخاوف من ركود عالمي جراء الخلاف بين الولايات المتحدة والصين.

وقال وزير الطاقة العماني محمد الرمحي إن مسقط ترغب أن يصل سعر النفط إلى 70 دولارا للبرميل، مضيفا أن الالتزام الكلي باتفاق خفض الإنتاج جيد ولكن هناك قلقا من أن المشاركة غير كاملة في الامتثال للاتفاق.

بدوره، قال وزير نفط العراق ثامر الغضبان إن بغداد ملتزمة بتنفيذ الاتفاق الذي تقوده أوبيك، مضيفا أن مستويات إنتاج بلاده حاليا تبلغ 4,6 ملايين برميل يوميا.

وأضاف الغضبان: «نحن ملتزمون بكل تأكيد باحترام (التخفيضات)... صادراتنا انخفضت بما لا يقل عن 150 ألف برميل يوميا من الجنوب». ويأتي ذلك، فيما أعلن مسؤول أميركي أن بلاده ستنتج 13 مليون برميل يوميا من النفط بحلول نهاية العام الحالي، وقد يرتفع الإنتاج إلى 13,5 مليون برميل يوميا في 2020.

وحضر حفل افتتاح مؤتمر أبوظبي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل الذي ترأس وفد الكويت المشارك في المؤتمر الى جانب وكيل وزارة الكهرباء والماء م.محمد بوشهري والقائم بالأعمال بالإنابة في سفارتنا لدى الامارات الشيخ صباح المالك الصباح.

أميركا ستنتج 13 مليون برميل يومياً من النفط بحلول نهاية العام الحالي وقد يرتفع إلى 13,5 مليون برميل في 2020

صندوق النقد»: يتعين على السعودية دراسة رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪

رويترز: قال صندوق النقد الدولي إنه يتعين على السعودية أن تدرس زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ من نسبتها الحالية عند 5٪، مشددا على أهمية أن تحسن المملكة وضعها المالي في ظل تراجع أسعار النفط.

وأضاف الصندوق في تقرير نشر أمس، أن ثمة حاجة لتشديد السياسة المالية، في ضوء التوقعات باتساع عجز الموازنة السعودية.

خلال الربع الثاني.. وبنمو 3,8٪ على أساس سنوي

«بيتك»: 6,4 مليارات دينار معاملات البطاقات المصرفية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان معاملات البطاقات المصرفية تجاوزت 6,4 مليارات دينار بنهاية الربع الثاني 2019 (سحب آلي ونقاط بيع)، وفق آخر بيانات بنك الكويت المركزي، وتعكس تلك القيمة بعض العمليات المصرفية الالكترونية التي تشهد زيادة مطردة نظرا للانتشار الهائل في استخدام التكنولوجيا والتطور الكبير في أمن وحماية نظم المعلومات الالكترونية، وتشمل البطاقات المصرفية المصدرة بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة (بطاقات سحب آلي، وأخرى مسبقة الدفع) وكذلك بطاقات مصرفية تصدرها بنوك أجنبية تستخدم في السوق المحلي. ومن خلال أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع زاد إجمالي قيمة المعاملات خلال الربع الثاني 7,9٪ عن الربع الأول، فيما زادت على أساس سنوي 3,8٪ لكن يستمر نموها في اتجاه تنازلي من بداية 2018.

ويلاحظ استمرار الاتجاه نحو العمليات المصرفية الالكترونية مقابل الورقية، مع ارتفاع عدد العمليات الالكترونية في أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع إلى 94,7 مليون عملية بزيادة 2,3٪ عن الربع الأول وارتفعت 12,3٪ على أساس سنوي.

وأضاف التقرير ان المعاملات المصرفية الورقية ارتفعت بنهاية النصف الأول متمثلة في قيمة الشيكات المقدمة للبنوك المحلية الكويتية إلى أعلى مستوياتها منذ 2014 مسجلة حوالي 21,8 مليار دينار من خلال 2,9 مليون شيك في النصف الأول مقابل 13 مليار دينار لنفس عدد الشيكات تقريبا في النصف الثاني من 2018، كما زادت قيمتها 47٪ مع ارتفاع طفيف لعددها بنحو 0,5٪ على أساس سنوي، وتزامن ذلك مع ارتفاع ملحوظ في التداولات العقارية إلى 1,9 مليار دينار خلال النصف الأول بنسبة 11٪ وتداولات البورصة إلى 3,8 مليارات دينار بنسبة 188٪ في حين تراجعت موجودات شركات الاستثمار 13٪ على أساس سنوي.

وتشكل قيمة العمليات الإلكترونية من خلال أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي 77٪ فيما يمثل عددها 97٪ من المعاملات المصرفية الورقية والالكترونية «سحب آلي ونقاط بيع» خلال الربع الثاني مقابل 71٪ لقيمتها و69,6٪ لعددها في ذات الفترة من 2018.

وذكر التقرير ان عدد البطاقات المصرفية السارية بلغ نحو 4,9 ملايين بطاقة بنهاية الربع الثاني بانخفاض طفيف بحدود 0,5٪ عن الربع الأول، فيما أصدر 398 ألف بطاقة مصرفية خلال الربع الثاني أقل بحدود 4٪ عن المصدرة في الربع الأول و1٪ سنويا. فيما يصل عد السكان إلى 4,8 ملايين نسمة أي بطاقة مصرفية سارية لكل فرد، ويبلغ إجمالي القوى العاملة 2,8 مليون فرد أي 1,8 بطاقة مصرفية سارية لكل فرد عامل، وهو معدل أقل مقارنة ببعض دول المنطقة.

وأشار التقرير إلى ارتفاع أرصدة عمليات السحب الآلي إلى نحو 3,2 مليارات دينار داخل الكويت وخارجها للبطاقات المصرفية المصدرة من بنوك تعمل في الكويت، بنسبة 6٪ عن الربع الأول، مدفوعة بزيادة عمليات السحب الآلي داخل الكويت 6٪ في الوقت الذي انخفضت تلك العمليات خارج الكويت 4٪، إلا انه تحسن نمو إجمالي عمليات السحب الآلي داخل الكويت وخارجها إلى 1٪ بنهاية الربع الثاني مقابل معدل سنوي أقل شهده الربع السابق

زادت أرصدة مبيعات أجهزة نقاط البيع إلى حوالي 3,2 مليارات دينار في الربع الثاني 2019 بزيادة 9,8٪ عن الربع الأول، مع ارتفاع مبيعات نقاط البيع داخل الكويت 12,8٪ لذات الفترة، في الوقت الذي تراجعت فيه خارجها بنسبة كبيرة 22٪، بينما على أساس سنوي ارتفع رصيد مبيعات نقاط البيع في الربع الثاني داخل الكويت وخارجها 7٪.

ويتزامن ذلك مع تحسن أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية من القطاع المصرفي المحلي، مقتربة من 16 مليار دينار في نهاية الربع الثاني 2019 بزيادة 0,5٪ على أساس ربع سنوي وبنسبة 4,9٪ على أساس سنوي. وهي غالبا توجه لأغراض متنوعة لتغطية حاجات الأفراد منها تسهيلات شخصية مقسطة بلغت 11,8 مليار دينار تمنح لأغراض غير تجارية مثل ترميم أو شراء سكن خاص، بالإضافة إلى أغراض استهلاكية وأغراض شخصية أخرى تصل لنحو 1,2 مليار دينار، مثل تمويل شراء السلع الاستهلاكية والمعمرة أو تغطية نفقات التعليم أو العلاج، وهو ما يساهم بقوة في تحفيز حركة النشاط الاستهلاكي في الكويت.

تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع داخل الكويت 62 ألف جهاز في الربع الثاني 2019 بزيادة 3٪ عن الربع الأول وتصل الزيادة إلى 13٪ على أساس سنوي، وتجاوز عدد معاملات نقاط البيع 68 مليون عملية في الربع الثاني بزيادة 3٪ عن الربع الأول وتصل إلى 17٪ على أساس سنوي، في المقابل ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي إلى 2,537 جهاز بزيادة 3٪ عن الربع الأول و13٪ سنويا، مع تحسن عدد المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي إلى 24,9 مليون عملية بنسبة 2٪ عن الربع الأول فيما تعد أعلى 1٪ على أساس سنوي.

مازال الاتجاه العام لحجم عمليات الصرف الآلي يسير نحو التراجع لصالح عمليات نقاط البيع، مع تراجع طفيف لحصة الصرف الآلي حين شكلت أقل من 50,5٪ من قيمة العمليات بالبطاقات المصرفية في الربع الثاني، أي أدنى بنحو 1٪ عن حصتها في الربع الأول وبمقدار 1,3٪ عن الربع الثاني من العام الماضي. في المقابل تستحوذ أجهزة نقاط البيع على 49,4٪ من قيمة العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية للبنوك التي تعمل في الكويت، أي أعلى من حصتها بنحو 1٪ عن الربع الأول وبحوالي 1,4٪ عن الربع الثاني 2018. ويأتي ذلك بعد أن كان أغلب عمليات البطاقات المصرفية تستخدم عبر السحب الآلي، فمنذ 5 سنوات فقط كانت تشكل 58٪.

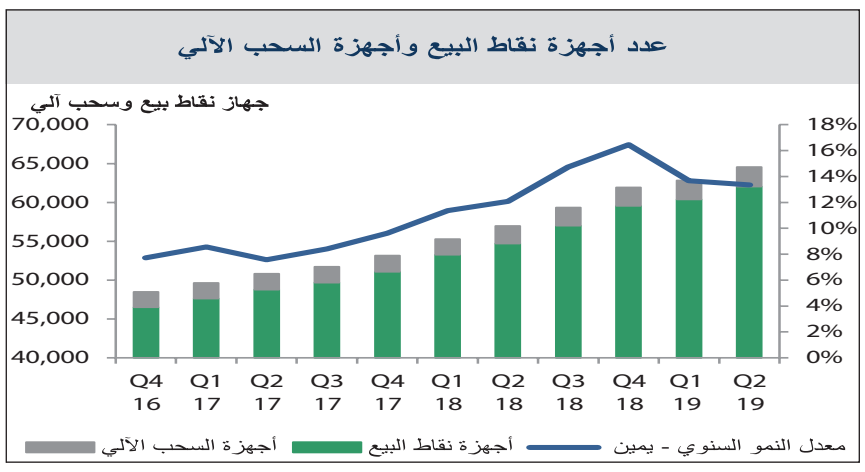

بطاقات البنوك المحلية

ولفت التقرير الى ارتفاع قيمة إجمالي عمليات بطاقات المصرفية للبنوك المحلية إلى 6,3 مليارات دينار في الربع الثاني، بزيادة 8,1٪عن الربع الأول، وتشمل تلك البطاقات المدينة وبطاقات الائتمان (عبر السحب الآلي ونقاط البيع)، منها ما يستخدم داخليا أي ما يفوق 6 مليارات دينار لعمليات تمت داخل الكويت في كل من أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع. وعلى أساس سنوي ارتفعت عمليات البطاقات المصرفية للبنوك المحلية 4٪ لكنها أدنى زيادة منذ بداية العام قبل الماضي.

وتجاوزت عمليات السحب الآلي حاجز 3,2 مليارات دينار تشكل 51٪ من قيمة العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية للبنوك المحلية في الربع الثاني مقابل 52٪ في الربع السابق له وأدنى قليلا من حصة مثلت 52٪ في الربع الثاني من 2018، وتتجاوز أرصدة السحب الآلي 2,9 مليار دينار داخل الكويت، مقابل 78 مليون دينار من خارج الكويت. وقد ارتفعت قيمة إجمالي عمليات السحب الآلي في الربع الثاني 6٪ عن الربع الأول، مدفوعة بزيادة عمليات السحب الآلي داخل البلاد 7٪، وانخفضت تلك العمليات خارج الكويت 4٪.

5,9 مليارات دينار عمليات سحب بالبطاقات المدينة

أشار التقرير إلى أن إجمالي العمليات (سحب آلي ونقاط بيع) باستخدام بطاقات السحب المدينة قد تجاوز رصيدها 5,9 مليارات دينار بزيادة 10٪ عن الربع الأول، منها 5,8 ملايين عمليات تمت داخل الكويت، فيما بلغت قيمة استخداماتها خارج الكويت 162 مليون دينار فقط، ويذكر أن العمليات المصرفية باستخدام بطاقات السحب المدينة سجلت زيادة على أساس سنوي 5٪ في الربع الثاني.

وتجاوزت عمليات السحب الآلي باستخدام البطاقات المدينة 3,1 مليارات دينار في الربع الثاني منخفضة 6,6٪ عن الربع السابق له فيما زادت 1٪ سنويا، ويلاحظ اتجاه تنازلي واضح لحصتها مقابل حصة عمليات نقاط البيع، وقد زادت أرصدة عمليات السحب الآلي عبر تلك البطاقات داخل الكويت إلى حوالي 3 مليارات دينار في الربع الثاني 7٪ عن الربع السابق له، مقابل تراجع السحب الآلي من خارج الكويت 5٪ لذات الفترة.

وعلى أساس سنوي تحسنت عمليات السحب الآلي من بطاقات السحب المدينة بحدود 1٪ نتيجة زيادة بنسبة مقاربة في داخل الكويت مصحوبة بتراجع 3,3٪ للسحب الآلي من خارجها عن الربع الثاني من العام الماضي.

6,8٪ تراجع سنوي لعمليات بطاقات الائتمان

قال التقرير إن إجمالي العمليات التي تستخدم بطاقات الائتمان (سحب آلي ونقاط بيع) فقد تراجعت في الربع الثاني إلى نحو 375 مليون دينار بحدود 16٪ عن قيمتها في الربع الأول، وبنسبة 6,8٪ على أساس سنوي وهي المرة الأولى التي تسجل فيها تراجعا منذ 5 سنوات.

وتراجع حجم السحب الآلي باستخدام بطاقات الائتمان داخل الكويت وخارجها إلى 96,4 مليون دينار في الربع الثاني وبنسبة 3,9٪ عن الربع السابق له، مع تراجع قيمة السحب الآلي بتلك البطاقات داخل الكويت 4,6٪ أي بلغت مسحوباتها 90 مليون دينار، بينما زادت قيمة عمليات السحب الآلي خارج الكويت إلى 6,4 ملايين دينار أي 5٪ عن الربع الأول، بينما على أساس سنوي زادت عمليات السحب الآلي ببطاقات الائتمان 24٪ نتيجة زيادتها داخل الكويت 23٪ وارتفاعها في خارج الكويت 33٪ عن ذات الفترة من العام الماضي.

الصرعاوي: علاقات اقتصادية متميزة بين اليابان والكويت

القاهرة ـ ناهد إمام

ترأس وكيل وزارة المالية صالح الصرعاوي ممثلا عن وزير المالية د.نايف الحجرف الوفد الكويتي المشارك في أعمال المنتدى الاقتصادي العربي ـ الياباني في دورته الخامسة، والمنعقد أمس في القاهرة، وتم خلال المنتدى مناقشة مجالات التعاون في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك كالطاقة والبنية التحتية والشركات الناشئة.

صالح الصرعاوي

وبهذه المناسبة، قال الصرعاوي «مشاركة الكويت في مثل هذه المنتديات الاقتصادية التي تضم عددا كبيرا من رجال الأعمال العرب واليابانيين تساهم في التشجيع على تحفيز النمو الاقتصادي والاستثماري المشترك، خاصة ان الاقتصاد الياباني يعتبر ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وان الكويت تدعم التعاون في كل المجالات الاقتصادية والاستثمارية التي تسهم في تحقيق رؤية كويت جديدة بحلول 2035».

وأضاف الصرعاوي أن اليابان تعد من الشركاء التجاريين للكويت ويتمتع الطرفان بعلاقات اقتصادية ثنائية متميزة.

وقد سبق الجلسة الختامية للمنتدى جلسات وورش عمل لمناقشة التعاون العربي الياباني في مجالات تنمية الموارد البشرية والبحث العلمي وتغير المناخ وتشجيع الاقتصاد الأخضر «التنظيف وقليل الانبعاث الكربوني».

وخلال افتتاح المنتدى أكد د.كمال حسن نيابة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية على أهمية المنتدى في توضيح الرؤية المشتركة بين الطرفين في العديد من المجالات الحيوية.

وأشار إلى أن اليابان تعد الشريك التجاري الخامس للدول العربية.

شركة الراية العالمية العقارية ش.م.ك (مقفلة)
شركة الراية العالمية العقارية
AL-RAYA GLOBAL REAL ESTATE CO.

دعـــوة
لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية
للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

يسر مجلس إدارة شركة الراية العالمية العقارية (ش.م.ك) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31، والمقرر عقدهما على التوالي في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق 2019/09/25 في قاعة إجتماعات الرئيسية (3) بالدور الأرضي. بمبنى الهيئة العامة للصناعة الكائن في الشهداء . منطقة الوزارات وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدولي الأعمال التاليين:

أولاً : جدول أعمال الجمعية العامة العادية
1 - الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة الحسابات الختامية والميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليهما.
5 - الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
6 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 62.5% من القيمة الأسمية للسهم الواحد (أي 62.5 فلساً لكل سهم) وبإجمالي قدره مليون دينار كويتي على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة للمساهمين.
7 - الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .
8 - مناقشة وضع الأصول الحالية للشركة.
9 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بالتصرفات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
10 - الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
11 - الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

ثانيا : جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية
التوصية للجمعية العامة الغير عادية على الآتي:
أولا : الموافقة على تحويل الشركة من نشاط عقاري إلى نشاط خدمات عقارية.
ثانيا : الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة بمقدار 1,350,000 د.ك (مليون وثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي) ، ويكون تخفيض رأس المال من 1,600,000 د.ك (مليون وستمائة ألف دينار كويتي) ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل مبلغ 250,000 د.ك (مائتان وخمسون ألف دينار كويتي) مقسمة على 2,500,000 سهم (أثنان مليون وخمسمائة ألف سهماً) وبقيمة أسميه قدرها 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية ، وتبلغ نسبة التخفيض 84.375 % من رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل ، وسيتم دفع قيمة الأسهم التي تم تخفيضها وإلغاؤها والبالغة 13,500,000 سهم لمساهمي الشركة بالقيمة الأسمية بواقع 100 فلس كويتي للسهم الواحد وبمبلغ إجمالي 1,350,000 دينار كويتي ، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن التخفيض ، ويكون التخفيض للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة للمساهمين.
ثالثاً : الموافقة على تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي والخاصة برأس مال الشركة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة كالتالي:

النص قبل التعديل :
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 1,600,000 د.ك (مليون وستمائة ألف دينار كويتي) موزع على 16,000,000 سهم (ستة عشر مليون سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل :
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 250,000 د.ك (مائتان وخمسون ألف دينار كويتي) موزع على 2,500,000 سهم (أثنان مليون وخمسمائة ألف سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية .

رابعاً : الموافقة على تعديل المادة رقم (2) من عقد التأسيس والمادة رقم (1) من النظام الأساسي المتعلقة باسم الشركة ليصبح كما يلي :

النص قبل التعديل :
اسم هذه الشركة : شركة الراية العالمية العقارية (شركة مساهمة كويتية مقفلة).

النص بعد التعديل :
اسم هذه الشركة : شركة الراية العالمية للخدمات العقارية (شركة مساهمة كويتية مقفلة).
خامساً : الموافقة على تعديل أغراض الشركة المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الأساسي بما يتوافق مع نشاط الشركة الجديد (خدمات عقارية) .
لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة . الشرق . شارع الخليج العربي . برج أحمد . الدور الخامس . إدارة حفظ الأوراق المالية . هاتف/22464585 وذلك لاستلام بطاقات الحضور وجدولي الأعمال . كما يمكن الحصول على وثائق الاجتماع (التقرير السنوي وجدول اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية) من خلال موقع الشركة الإلكتروني www.alrayaglobal.com.

والله ولي التوفيق
مجلس الإدارة